الصعوبات والتحديات الاقتصادية التي تواجه القطاع الزراعي في ليبيا وسبل معالجتها

■ أ. فتحية علي إمحمد اسبيقه * ■ د. الهام جمعة بلعيد البقي **

المستخلص

للقطاع الزراعي الليبي دور أساسي في النشاط الاقتصادي الوطني فهو المصدر الأساسي لتزويد الإنسان بالسلع الزراعية، وتزويد القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي بالسلع الوسيطة وعنصرالعمل،إلا أن ضعف أداء القطاع الزراعي أدى إلى تزايد واردات السلع الغذائية لتلبية احتياجات المواطنين من المواد الغذائية الأساسية، لذا قمنا بتوضيح أبرز الصعوبات والتحديات الاقتصادية التي يواجهها قطاع الزراعة في ليبيا، والوقوف على حجم تلك الصعوبات، وتقديم بعض التصورات والمقترحات والسبل لمواجهتها،وقد أوضحت الدراسة أن القطاع الزراعي يواجه عدة صعوبات وتحديات تعيق مسيرة تقدمه والمتمثلة في محدودية ما تملكه من موارد زراعية وعدم استغلالها بفعالية، وقلة الاستثمارات في القطاع الزراعي بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية، وجود المشاكل الفنية التي تشمل ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية ونقص الإمكانيات من مختبرات ومحطات للتجارب مؤهلة بدرجة كافية للقيام بالتجارب الزراعية ،وكذلك نقص الكادر من الباحثين والمدربين لتغطية المجالات الزراعية المختلفة، وضعف البنية التحتية الخاصة بقطاع التسويق الزراعي كل هذا أدى إلى ضعف القاعدة الإنتاجية للقطاع الزراعي. لذا يجب على ليبيا العمل على إيجاد السياسات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة تلك الصعوبات والتحديات حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها، وذلك بالعمل على تعزيز القدرة التنافسية بينها وبين الدول الأخرى في الجانب الزراعي، وخلق المناخ الاستثماري الجاذب للإسراع بعملية التنمية، وبناء رأس المال البشري المؤهل، ورفع كفاءته، والعمل على تنفيذ السوق العربية المشتركة والإستفاذة من الميزة النسبية لكل دولة خاصة من دول الجوار مثل مصر والسودان.

الكلمات الدالة: القطاع الزراعي، الاستثمار الزراعي، السياسات الزراعية ، التنمية الاقتصادية،ليبيا .

* عضو هيئة التدريس بقسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طرابلس
** عضو هيئة التدريس بقسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طرابلس

المقدمة

تلعب القطاعات الاقتصادية المختلفة دوراً هاماً وأساسياً في التنمية والنمو الاقتصادي للمجتمعات البشرية، حيث إن هناك ارتباطًا وثيقاً بين الأنشطة في أي مجتمع وما يشهده العالم اليوم من تطور ونموإقتصادي في جميع هياكله الناتجة أساساً من مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية من فترة زمنية إلى أخرى في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بناء على الإختلاف في الموارد الاقتصادية المتاحة بكل مجتمع، ومدى استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل ، ويعتبرالقطاع الزراعي في ليبيا من القطاعات الاقتصادية المهمة غير النفطية بإعتباره المصدر الرئيسي لتوفير الإحتياجات الغذائية للسكان ومد الصناعات التحويلية بالمواد الخام الأولية، هذا بالإضافة لكونه مصدر رزق للعديد من سكان المناطق الريفية،إذ تبلغ مساحة ليبيا حوالى 1.76 مليون كيلومتر مربع، وتبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة بها حوالي 36.5 ألف كيلومتر مربع، وهي تعادل 2.07 ٪ من المساحة الإجمالية (المقريوآخرون،1996)، و بالرغم من المجهودات التي أولتها الدولة للقطاع الزراعي والإستثمارات الضخمة التي تم صرفها،إلا أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لازالت ضئيلة مما جعل مكانة الزراعة لم تصل بعد إلى المستوى الذي يمكن أن تساهم به في رفع مستوى الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على النفط، وذلك بسبب وجود صعوبات ومعوقات تواجه تقدم القطاع الزراعي في ليبيا.

مشكلة الدراسة

القطاع الزراعي في ليبيا له دور أساسي في النشاط الاقتصادي الوطني فهو المصدر الأساسي لتزويد الإنسان بالسلع الزراعية، وتزويد القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي بالسلع الوسيطة وعنصرالعمل، لذا قامت الدولة بتنفيذ العديد من الاستثمارات الزراعية من أجل تحسين مستوى أداء هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن القطاع الزراعي الليبي مازال يعاني من مجموعة من الصعوبات التي جعلت مساهمته ضعيفة بالنسبة لباقي القطاعات الإقتصادية الأخرى بالتالي ضعف أداء القطاع الزراعي أدى إلى تزايد واردات السلع الغذائية لتلبية احتياجات المواطنين من المواد الغذائية الأساسية، وليس لتحسين نوعيتها، وهو ما يتجلى في ضعف مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي،وليبيا من الدول التي لم تتمكن من تقليص الفجوة الغذائية وتلبية احتياجاتها من السلع الغذائية إذ لا يزال تزايد الطلب على الغذاء يفوق تطور الإنتاج الزراعي بشكل كبير.

الهدف من الدراسة

تهدف هذه الورقة إلى توضيح وطرح أبرز الصعوبات والتحديات الإقتصادية التي يواجهها قطاع الزراعة في ليبيا، ومعرفة حجم تلك الصعوبات، وتقديم بعض التصورات والمقترحات والسبل لمواجهتها، ومن ثم دفع مسيرة التقدم الاقتصادي لهذا القطاع بهدف تنمية قدراته المتاحة و تطويرها، وصولاً إلى تحقيق معدلات عالية من الإنتاج والاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الزراعية .

منهجية الدراسة ومصادر البيانات

اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على الأسلوب الوصفي في طرح الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي في ليبيا،مستعينة بالإحصاءات المتاحة في تتبع حجم الصعوبات والتحديات أمام هذا القطاع ، كما اعتمدت الدراسة أيضاً على مصادر مكتبية أولية وثانوية تشمل رسائل علمية وأبحاث غير منشورة ومقالات في دوريات ومواقع دولية ومحلية فضلاً عن الكتب المتصلة بموضوع الدراسة .

الصعوبات والتحديات التي تعيق تطور القطاع الزراعي الليبي وطرق مواجهتها

1 - محدودية الموارد الطبيعية

إن المشاكل التي تتعلق بالموارد الطبيعية والبيئية تتمثل في محدودية المياه والأراضي الزراعية وزيادة المنافسة عليها من قبل القطاعات الأخرى وخاصةً الزحف العمراني على الأراضي من خلال التوسع الأفقي للمباني إضافة إلى النقص المتزايد في المياه ومحدودية الموارد المائية حيث إن ليبيا تعاني من قلة الموارد المائية إذ لا يتجاوز المتوسط السنوي للفرد الواحد من المياه المتاحة (1000) متر مكعب مقارنة مع 7700 متر مكعب، ومن المتوقع أن ينخفض هذا المعدل على المستوى العالمي إلى 500 متر مكعب في معظم البلدان العربية بحلول عام 2025، وأن هذه الموارد غير مستغلة ككل. (نشرة ضمان الإستثمار، 2004) ، وكما هو معروف أن ليبيا تتسم بمناخها الجاف والشبه الجاف وقلة معدلات سقوط الأمطار، مما يشير إلى وجود نقص في المصادر المائية المتاحة مقارنة بالطلب على هذه الموارد في جميع الأنشطة. ويشكل النشاط الزراعي جزءا مهما من هذا الإستهلاك حيث يعتمد الإنتاج الزراعي لمعظم المحاصيل على الزراعة المروية مثل الخضراوات الصيفية والشتوية وبعض الأشجار المثمرة، وتشير الإحصائيات أن ليبيا ستواجه عجزاً مستمراً في المياه إذا لم يتم المحافظة على هذه الموارد، ووفقا للتوقعات المستقبلية الموضحة بالجدول (1) قدر العجز بنحو 4735 الف متر مكعب عام 2025 (النظيف، 2015).

جدول (1) إجمالي الموارد المائية في ليبيا وتوقعاتها المستقبلية

مصادر المياه بالألف م^3	2010	2020	2025
المياه الجوفية	3430	3430	3430
المياه سطحية	120	120	120
المياه التحلية	140	150	160
المياه المعالجة	300	450	520
الإجمالي	3990	4150	4230
الاحتياجات	6576	7784	8965
العجز	(2586)	(3634)	(4735)

المصدر: أ. حمدان النظيف، 2015، الإدارة المتكاملة للموارد المائية في ليبيا، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة طرابلس.

لهذا لابد من البحث عن سبل إستخدام الطاقة البديلة، أوالبحث عن مصادر إضافية للمياه مثل تجميع مياه الأمطار، ومعالجة المياه العادمة، والمياه الرمادية بحيث يتيح إستخدامها في المجال الزراعي والصناعي وتخفيف الضغط على المخزون الجوفي.

أما بالنسبة لمصادر الأرض، فإن ليبيا تعد من البلدان المتنوعة في التضاريس والمناخ، ويغلب عليها الطابع الصحراوي في المرتبة الأولى، وتبلغ مساحتها حوالي 1.760.00كم^2 حيث تشكل الصحراء حوالي 90 ٪ من مساحة ليبيا، بينما يمثل الشريط الساحلي ما نسبته 5.5 ٪ فقط من المساحة الإجمالية بما يقدر بحوالي 93.000 كم^2 ولكنه يعد الأكثر خصوبة وذلك لتساقط الأمطار الموسمية عليه بمعدل 600 مليمتر سنوياً. ويؤثر المناخ بشكل كبير في الإنتاج الزراعى، إذ إن اختلاف درجات الحرارة ومعدلات سقوط الأمطار تختلف من منطقة إلى أخرى في ليبيا(البيدي، حمودة، 2015). والجدول (2) يبين مساحة الأراضي الليبية حسب سقوط كميات الأمطار فيها.

جدول (2) مساحة الأراضي الليبية حسب معدلات سقوط الأمطار

نوع الأراضي	معدلات سقوط الأمطار السنوية مم	مساحة الأراضي ألف كم مربع	٪ من المساحة الكلية
جافة جداً	أقل من 50	1589	90.8
جاف	50 - 200	130	7.4
شبه جافة	200 - 400	26	1.5
شبه رطبة	أكثر من 400	5	0.3
الإجمالي		1750	100

المصدر: خالد رمضان البيدى،2015،عبدالباسط محمد حمودة، (التغيرات المناخية وأثرها على الناتج الزراعي في ليبيا للفترة (1980 - 2010)،مجلة علوم البحار والتقنيات البيئية، المجلد (1)، العدد (2)، ليبيا.

وتواجه الزراعة في ليبيا العديد من التحديات التي لاتتمثل فقط في محدودية ما تملكه من موارد زراعية، وإنما في القدرة على استغلالها بفعالية وتنميتها قياساً بالمستويات التي حققتها العديد من دول العالم، ومن أهم هذه التحديات : -

1 - زيادة القدرة على تنمية الموارد خاصة المورد المائية.

2 - المواءمة مع المتغيرات الدولية والإقليمية.

3 - اللحاق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة.

4 - زيادة فعالية المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي وخاصة القطاع الخاص في تدعيم أنشطة الإنتاج والتسويق وتوفير الغذاء.

5 - تحسين الأحوال المعيشية للمزارعين.

6 - زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية في الأسواق المحلية والإقليمية.

2 - تدني مستوى أداء القطاع الزراعي الليبي

للقطاع الزراعي الليبي دورً مهم في تكوين الناتج المحلي والمساهمة الفاعلة في توفير الغذاء، فضلاً عن إعتباره القطاع الرئيسي لتشغيل المرأة في الريف واستيعاب عدد كبير من العاملين.يواجه القطاع الزراعي عدة معوقات منها المشاكل ذات الطابع الإجتماعي والإقتصادي والتي تتمثل في: -

- تفتت الحيازات الزراعية، مما يؤدي إلى التوجه إلى الزراعة الحضرية الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الكفاءة الإنتاجية وارتفاع عنصر المخاطرة بسبب قلة العائد من

الزراعة الأمر الذي أدى إلى عزوف العديد من المزارعين عن مهنة الزراعة والاتجاه إلى قطاعات أخرى.

- قلة الاستثمارات في القطاع الزراعي بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية وعدم وجود نظام تمويل زراعي يعتمد على الشفافية.
- وجود المشاكل الفنية التي تشمل ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية ونقص الإمكانيات من مختبرات ومحطات للتجارب مؤهلة بدرجة كافية للقيام بالتجارب الزراعية وكذلك نقص الكادر من الباحثين والمدربين لتغطية المجالات الزراعية المختلفة، وضعف البنية التحتية الخاصة بقطاع التسويق الزراعي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000).
- إنخفاض أداء المؤسسات الإقراضية ، وضعف نظامها الإداري في متابعة ومراقبة أوجه صرف وتوظيف الأموال والقروض في المجالات الزراعية الممنوحة من أجلها.

كل هذه الأمور أدت إلى ضعف أداء القطاع الزراعي وتزايد واردات السلع الغذائية لتلبية احتياجات المواطنين من المواد الغذائية الأساسية، وليس لتحسين نوعيتها، وهو ما يتجلى في ضعف مساهمة الناتج المحلي الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي كما مبين في الجدول (3)،وهذا الضعف يعمق الفجوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه.

جدول (3) الأهمية النسبية للناتج المحلي الزراعي خلال الفترة (2000 – 2012)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	الناتج المحلي الزراعي (مليون دينار)	مساهمة الناتج المحلي الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي ٪
2000	18456.9	1437.7	7.78
2001	18079.1	1392.0	7.69
2002	25914.1	1348.8	5.20
2003	37360.7	1375.6	3.68
2004	48159.0	1328.6	2.75
2005	66618.6	1447.5	2.17
2006	79029.9	1643.1	2.07

2007	92693.6	1905.3	2.05
2008	116639.6	2247.9	1.92
2009	86289.0	2382.7	2.76
2010	102538.2	2543.6	2.48
2011	49684.9	844.3	1.69
2012	117675.0	928.7	0.78

المصدر:النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، أعداد متفرقة.

3 - ارتفاع معدلات البطالة في ليبيا

في السابق كانت تعتمد ليبيا على القطاع الزراعي كمصدر أساسي للدخل الوطني ومصدر رزق للعديد من الناس،إذ ساهم قطاع الزراعة بشكل كبير في توفير فرص العمل للمواطنين،ومع ظهور النفط وإعتماد الاقتصاد الليبي عليه في تطوير باقي القطاعات والأنشطة الإقتصادية ،كان ذلك سبب رئيسي في تراجع نسبة العاملين في قطاع الزراعة والهجرة من الأرياف إلي المدن لتحسين أحوالهم المعيشية بسبب تدني الأجور في الزراعة إذا ما قورنت بباقي القطاعات الأخري.إذ وصلت نسبة إجمالي العاملين في الزراعة نحو 12.41 ٪ من إجمالي المشتغلين في ليبيا عام 2017(البنك الدولي، 2017).

وبصفة عامة يشكل ارتفاع معدلات البطالة واحداً من أخطر التحديات والمشاكل التي تواجه ليبيا في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها ليبيا خلال عام 2011، وذلك بسبب توقف الإنتاج وإغلاق المؤسسات وتراجع الأجانب وتدفقات الاستثمار، وقد صنفت ليبيا من الدول العربية التي تزيد فيها معدلات البطالة عن 10 ٪ (منظمة العمل العربية، 2002). ونتيجة للأحداث التي شهدتها ليبيا بلغ معدل البطالة عام 2012 نحو 19 ٪ من مجموع الأفراد العاملين إقتصاديًا وذلك وفقا لنتائج مسح التشغيل والبطالة، ويشير الجدول (4) إلى معدلات البطالة خلال الفترة 2010 - 2017 مقارنة بأعداد السكان في ليبيا (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2012).

جدول (4) معدلات البطالة وأعداد السكان في ليبيا خلال الفترة 2010 ـ 2017

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
*نسبة البطالة	17.1	15.2	19	18.8	18.6	18.5	18.2	17.7
أعداد السكان **ألف نسمة	6169.14	6193.501	6198.258	6195.97	6204.108	6234.955	6293.253	6374.616

المصدر: * مؤشرات التنمية العالمية، https://data.albankaldawli.org

** منظمة الأغذية والزراعة، إحصائيات الفاو http://www.fao.org/faostat/ar/#data/MK

ويمكننا القول إن تزايد معدلات البطالة في الفترة 2010 - 2012 يرجع إلى عوامل عديدة من أهمها ارتفاع أعداد السكان أنظر الشكلين (1) و(2)، أيضا عدم وجود فرص عمل كافية تتوافق مع العرض المتمثل في الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل بسبب تدني القاعدة الإنتاجية وضعف الاستثمارات سواء في القطاع الزراعي أو القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى الاتجاه العام نحو تقليص الوظائف الحكومية، نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي، وعدم قدرة القطاع الخاص في المرحلة الانتقالية للخصخصة من استيعاب جزء كبير من الداخلين على سوق العمل.

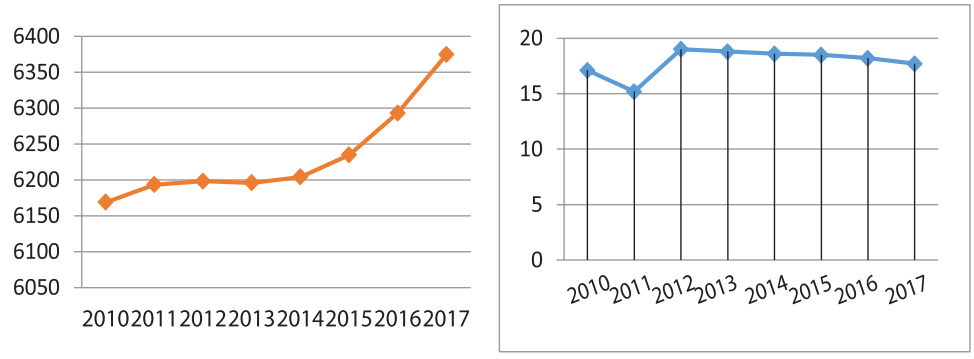

شكل (1) معدلات البطالة في ليبيا شكل (2) أعداد السكان في ليبيا بالألف نسمة

خلال الفترة 2010 ـ 2017 خلال الفترة 2010 ـ 2017

إعداد الباحث وفقا لبيانات البنك الدولي إعداد الباحث وفقا لبيانات منظمة الاغذية والزراعة، إحصائيات الفاو

https://data.albankaldawli.org http://www.fao.org/faostat/ar/#data/MK

4 - ضعف أداء التجارة الزراعية في ليبيا

تعتبر ليبيا من الدول النامية التي إعتمدت في تجارتها على الإنتاج الزراعي والحيواني حتى ظهور النفط في أرضها في نهاية الستينات، فظل (النفط) المصدر الرئيسي في توفير النقد الأجنبي، وهذا أثر على الصادرات الزراعية، فكسدت التجارة الخارجية في المجال الزراعي نظراً لمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية وزيادة الطلب الداخلي عليه لعوامل زيادة السكان والدخل، وبهذا نقص التصدير وظل الاستيراد لسد ذلك النقص، وهذا يعتبر مؤشراً على إنخفاض القاعدة الإنتاجية داخل الاقتصاد الليبي، وبالتالي الاعتماد المستمر على العالم الخارجي.

وليبيا كغيرها من الدول المستوردة تحتاج للغذاء لتأمين جزء من احتياجاتها من الأسواق العالمية وفق خطط وبرامج مدروسة للاستفادة من الفرص الممكنه لتوفير الغذاء وربما لتحقيق أرباح من خلال التجارة في السلع الغذائية. هذا الأمر يتطلب إلى أن تتحول ليبيا للاعب أساسي في تجارة السلع الغذائية عن طريق تطوير إستثمارات هامة في شكل صوامع وسعات تخزينية في الموانى على طول السواحل الليبية وفي المناطق الإقتصادية الحرة والعمل على تنمية الموارد البشرية اللازمة وتدريبها للتعامل مع الأسواق العالمية وأسواق المستقبل وإمتلاك الأدوات اللازمة لتحليل الأسعار واتخاذ القرارات العلمية للإستفادة من الفرص التي تتاح في الأسواق العالمية.

5 - إنخفاض مستوى الأداء الاقتصادي في ليبيا

تعاني ليبيا من إنخفاض الكفاءة الاقتصادية بسبب سوء تخصيص الموارد الاقتصادية والإستثمارات الموجهة بشكل خاطئ، فضلا عن إعاقة الاستثمار وتراكم رأس المال، والتي تعيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى ما يتبعها من عيب في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية تعرقل عمليات الإصلاح، وبالتالي أصبحت هذه القضية من القضايا التي تهم الجميع في المجتمعات العربية، نتيجة لزيادة الصعوبات واتساع دائرتها وتشابك الحلقات التي تربط بين الآليات إلى حد كبير، وتهدد مسيرة ومستقبل التنمية، ويرجع ذلك أساسًا إلى غياب الأداء الأمثل من الناحية التشغيلية، وقد أظهرت الدراسات وجود صلة بين القوى الدافعة بين مستوى الأداء الاقتصادي في الدولة وجميع مؤشرات الحوكمة، وخاصة مدى سيادة القانون وكفاءة الحوكمة، وقدرتها على مكافحة الانخفاض في مستوى الأداء (ريف، 2009). والجدول (5) يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية في ليبيا.

جدول (5) بعض المؤشرات الاقتصادية في ليبيا

الدولة	مؤشر الفساد الداخلي 2013**	صادرات الوقود (٪ من إجمالي الصادرات)		متوسط معدل النمو السنوي			
				التضخم ، أسعار المستهلك (٪ سنوي)		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	
		0820 - 02	08 - 2014	02 - 2007	2013 - 08	2007 - 02	08 - 2013
ليبيا	15.0	96.6	97.4	0.6 -	6.6	5.1	5.3

المصدر: البنك الدولي (WDI)، تقرير التنمية في العالم، واشنطن. www.albankaldawli.org

لذا يجب على ليبيا العمل على إيجاد السياسات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة تلك الصعوبات والتحديات حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها، وذلك بالعمل على تعزيز القدرة التنافسية بينها وبين الدول الأخرى وخلق المناخ الاستثماري الجاذب للإسراع بعملية التنمية، وبناء رأس المال البشري المؤهل، ورفع كفاءته، وتكثيف التعاون الاقتصادي مع دول أخرى، والعمل على تنفيذ السوق العربية المشتركة والاستفادة من الميزة النسبية لكل دولة خاصة من دول الجوار مثل مصر والسودان.

النتائج والتوصيات

بالنظر للصعوبات والتحديات الإقتصادية التي يواجهها القطاع الزراعي الليبي على وجه الخصوص، ومدى خطورتها وآثارها السلبية، يتعين على ليبيا :ـ

1 - دعم القطاع الزراعي وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي ومنح القروض عن طريق المؤسسات الإقراضية ، والقيام بالتوسع في الإستثمارات الزراعية لما لها من أهمية بالغة في تنمية القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني.

2 - اتخاذ سياسات تنموية واضحة ومشجعة للاستثمار في الأنشطة الزراعية لزيادة انتاجيتها مما يترتب على ذلك زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

3 - بناء رأس المال البشري ورفع كفاءة الأيدي العاملة في القطاع ،وتوفير الكادر المدرب من ذوي الخبرة والذي له القدرة على تنفيذ المشاريع التنموية الزراعية بكفاءة عالية.

4 - تعزيز وتفعيل دور مراكز البحوث الزراعية وتطويرها والاستفادة من نتائج هذه البحوث في مجال العلوم الزراعية .

5 - الاهتمام بتحقيق وتعزيز التكامل بين جميع فروع النشاط الزراعي وضرورة تنمية مجالاته المختلفة لما تلعبه من دور أساسي في رفع الكفاءة الإنتاجية، إذ تعتبر هذه الأنشطة مكملة لعملية الإنتاج بالقطاع الزراعي.

6 - تطوير وتحديث المرافق والبنية الأساسية والوسائل الإنتاجية الزراعية والموارد الرأسمالية المستخدمة في القطاع الزراعي .

7 - زيادة فعالية أداء النظام التسويقي على الصعيد المحلي أو الخارجي لما له من دور كبير في تسهيل انسياب الإنتاج الزراعي إلى مناطق التوزيع ومساهمته في تقليل تكاليف النقل.

8 - توفير البيئة والظروف الملائمة للإستثمار لجذب المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمارفي القطاع الزراعي،إذ تتطلب عملية الاستثمار وتنمية القطاع وجود استقرار داخلي سواء على الصعيد الأمني أو علي الصعيد السياسي.

المراجع

1 - البيدي. خالد رمضان، حمودة. عبد الباسط محمد، 2015، التغيرات المناخية وأثرها على الناتج الزراعي في ليبيا 1980 - 2010، مجلة علوم البحار والتقنيات البيئية، مجلد (1)، العدد 2.

2 - البنك الدولي (WDI)، تقرير التنمية في العالم، واشنطن. www.albankaldawli.org

3 - البنك الدولي 2017 ،(WDI) نسبة العاملين في الزراعة من إجمالي المشتغلين.
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=LY

4 - المقري. عامر، دابة. الطاهر، رحومة. علي عبد العاطي، امسلم. مفتاح، 1996، تقدير دالة استجابة إنتاج القمح البعلي في ليبيا، مجلة البحوث الزراعية، المجلد الرابع، العدد الأول.

5 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2011، وضع الأمن الغذائي العربي، ص 16 - 17.
http://www.aoad.org/

6 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2004، مؤشر الفقر المائي، نشرة ضمان الاستثمار، السنة 22، العدد(3)، ص15.

7 - النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، أعداد متفرقة.

8 - النظيف. حمدان، 2015، الإدارة المتكاملة للموارد المائية في ليبيا، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة طرابلس.

9 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية. www.undp.org

10 - ريف. محمد، 2009، القضايا الاقتصادية المعاصرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، مصر، ص 21 - 26.

11 - مصلحة الإحصاء والتعداد، 2012، نتائج مسح التشغيل والبطالة.

12 - منظمة العمل العربية، 2002، ملخصات تقارير المدير العام، القاهرة، مصر.
www.alolabor.org

13 - مؤشرات التنمية العالمية.https://data.albankaldawli.org